



كلية التجارة
إدارة الأعمال

اثر تطور القيود الرقابية علي أداء البنوك في إطار منهج CAMELS

Impact of the development of regulatory restrictions on banks'
performance under CAMELS Approach

بحث مقدم لاستيفاء متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في ادارة الاعمال

مقدم من :آية أحمد شرف

تحت إشراف

دكتور: محمد أحمد وهدان
مدرس قسم إدارة الأعمال بالكلية

دكتور: نادر البير فانوس
أستاذ إدارة الأعمال المساعد بالكلية

٢٠١٤

ملخص الدراسة

يهدف البحث الي دراسة اثر تطور القيود الرقابية علي اداء البنوك ، حيث ان القيود الرقابية التي يفرضها البنك المركزي علي البنوك ومنها متطلبات راس المال والسيولة تهدف الي حماية النظام المصرفي عن طريق حفز المصارف علي الاستثمار بحكمة وهي عادة تعزز من راس مال البنك وتحسن من قدرة البنك علي مواجهة الصدمات وتقلل من الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك ، ومن ناحية اخري فإن الإفراط في القيود واللوائح قد يكون له اثار ضارة علي اداء البنوك خصوصا في مجال الربحية، حيث ان البنوك قد تضطر الي احتجاز قدر كبير من الارباح بغرض الوفاء بالقيود المفروضة الأمر الذي يؤدي الي تقليص نشاط البنك من حيث التوسع في منح الائتمان الذي يمثل مجال الاستثمار الأساسي في البنوك وكأن القيود الرقابية وبالرغم من اهميتها نوع من التكاليف التي يتحملها المصرف للقيام باعماله.

مشكلة البحث

في هذا البحث تم دراسة اثر تطور القيود الرقابية علي اداء البنوك حيث قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٥% الي ١٤% في ٢٠٠١/١٠ ، وزيادة معيار كفاية راس المال من ٨% الي ١٠% في بدايه عام ٢٠٠٣، وفي ٢٠٠٣/٦ قام البنك المركزي بزيادة راس مال البنوك من ٥٠٠ الف جنية الي ٥٠٠ مليون جنية مع حد اقصي عام للتنفيذ بالاضافة الي تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٤% الي ١٢% في مارس ٢٠١٢ ثم الي ١٠% في مايو ٢٠١٢، بحيث يكون التغير في المتطلبات الرقابية المتمثلة في راس المال والسيولة يمثل المتغيرات المستقلة ومؤشرات جودة الاصول وجودة الادارة والربحية تمثل المتغيرات التابعة وذلك بالتطبيق علي ٧ بنوك في الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٣.

بالاضافة الي دراسة اثر نسب راس المال والسيولة التي تحتفظ بها البنوك علي مؤشرات الاداء، وذلك لانه لوحظ ان الكثير من البنوك تحتفظ بنسب راس مال وسيولة اعلي من متطلبات راس المال والسيولة المفروضه من قبل البنك المركزي. وذلك لمعرفة هل نسب راس المال والسيولة التي تحتفظ بها البنوك سواء كانت المفروضة من قبل البنك المركزي او كان يحتفظ بها البنك لاغراض اخري لها تاثير علي الاداء المتمثل في جودة الاصول وجودة الادارة والربحية، وذلك بالتطبيق علي عينة من ١٠ بنوك للفترة من ٢٠٠٣ الي ٢٠١١.

فرضيات الدراسة

١. الفرضيات المتعلقة بتأثير التغير في متطلبات رأس المال علي الأداء .
 - لا يوجد تأثير جوهري للتغير في معيار كفاية رأس المال علي جودة الأصول.
 - لا يوجد تأثير جوهري للتغير في معيار كفاية رأس المال علي جود الإدارة .
 - لا يوجد تأثير جوهري للتغير في معيار كفاية رأس المال علي الربحية.
٢. الفرضيات المتعلقة بتأثير التغير في متطلبات السيولة علي الأداء .
 - لا يوجد تأثير جوهري للتغير في متطلبات السيولة علي جودة الأصول.
 - لا يوجد تأثير جوهري للتغير في متطلبات السيولة علي جودة الإدارة .
 - لا يوجد تأثير جوهري للتغير في متطلبات السيولة علي الربحية.
٣. الفرضيات المتعلقة بتأثير نسب رأس المال, ونسب السيولة القانونية، ونسب الاحتياطي القانوني علي الاداء.
 - لا يوجد تأثير جوهري لمقاييس رأس المال ومقاييس السيولة القانونية ومقاييس الاحتياطي القانوني علي جودة الأصول.
 - لا يوجد تأثير جوهري لمقاييس رأس المال ومقاييس السيولة القانونية ومقاييس الاحتياطي القانوني علي جودة الإدارة .
 - لا يوجد تأثير جوهري لمقاييس رأس المال ومقاييس السيولة القانونية ومقاييس الاحتياطي القانوني علي الربحية.

هدف البحث

التأكد من مدي سلامة فروض البحث من عدمة وذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين القيود الرقابية وبين اداء البنوك.

اهمية البحث

وتتمثل أهمية البحث في أن موضوع الرقابة المصرفية يتميز بقلّة المراجع العربية ، مما يساهم في تعزيز المراجع العربية ببحث جديد عن الرقابة وأهميتها وتطورها في القطاع المصرفي المصري، بالإضافة إلي أهمية البحث علي المستوي التطبيقي والتي تتمثل في المساهمة في بحث ودراسة اثر زيادة القيود الرقابية علي أداء البنوك.

منهجية الدراسة

لاختبار الفرض الاول والثاني تم الاعتماد علي عينة من ٧ بنوك وذلك للفترة من عام ٢٠٠٠ الي ٢٠١٢، وتم استخدام الاسلوب الاحصائي paired sample t- test للمتغيرات التي تتبع التوزيع الطبيعي، واستخدام تحليل Wilcoxon signed rank test للمتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لمعرفة اذا كانت هناك فروق جوهرية بين الفترة قبل التغير في المتطلبات الرقابية وبعدها .

ولاختبار الفرض الثالث تم الاعتماد علي عينة من ١٠ بنوك وذلك للفترة من ٢٠٠٣ الي ٢٠١١، وتم الاعتماد علي اسلوب تحليل الانحدار المتعدد multiple regression analysis وذلك لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وذلك في شكلين وهما التحليل القطاعي للبيانات وتحليل السلاسل الزمنية .

النتائج

لا يوجد فروق جوهرية قبل وبعد التغير في متطلبات رأس المال.

لا يوجد فروق جوهرية باستثناء نسبة مخصص القروض إلى إجمالي القروض قبل وبعد التغير في متطلبات الاحتياطي القانوني. (تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٥ % الي ١٤%)

لا يوجد فروق جوهرية في أي من النسب المستخدمة قبل وبعد التغير في متطلبات الاحتياطي القانوني. (تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٤ % الي ١٠%)

وجود علاقة طردية بين نسبة رأس المال الي الودائع (x3) كمتغير مستقل وبين نسبة الاصول الخطرة الي الاصول (y3) كمتغير تابع، ووجود علاقة عكسية بين نسبة النقدية وما في حكمها الي الودائع (x5) كمتغير مستقل وبين نسبة الاصول الخطرة الي الاصول (y3) كمتغير تابع.

وجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة (x2) متغير مستقل ومعدل العائد على الملكية (Y5) كمتغير تابع.



كلية التجارة
إدارة الأعمال

اثر تطور القيود الرقابية علي أداء البنوك في إطار منهج CAMELS

Impact of the development of regulatory restrictions on banks'
performance under CAMELS Approach

بحث مقدم لإستيفاء متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال

مقدم من :آية أحمد شرف

تحت إشراف

دكتور: محمد أحمد وهدان
مدرس قسم إدارة الأعمال بالكلية

دكتور: نادر البير فانوس
أستاذ إدارة الأعمال المساعد بالكلية

اهداء

إلي من قال عنهم المولي:

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ
الدُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا
رَبَّيْنِي صَغِيرًا"



كلية التجارة إدارة الأعمال

رسالة ماجستير

اسم الباحث : أية أحمد شرف ابراهيم، عنوان الرسالة : اثر تطور القيود الرقابية علي أداء البنوك في اطار منهج CAMELS الدرجة العلمية : ماجستير إدارة الأعمال . لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / محمود صبح

أستاذ التمويل والإدارة المالية – وكيل كلية التجارة الأسبق - كلية التجارة جامعة عين شمس- (رئيساً للجنة)

الدكتور / نادر البير مشرفا

استاذ مساعد إدارة الأعمال – كلية التجارة جامعة عين شمس (مشرفا)

الدكتورة / نادية حسين

وكيل محافظ البنك المركزي المصري سابقا (عضوا)

الدكتور / محمد وهدان

مدرس إدارة الأعمال – كلية التجارة جامعة عين شمس (مشرف مساعد)

تاريخ المناقشة 2014 / /

الدراسات العليا : ختم الإجازة أجازت الرسالة بتاريخ 2014 / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة 2014 / / 2013 / /

الشكر والاهداء

بعد شكر الله تعالى والصلاة والسلام علي نبينا محمد يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير الي :

الأستاذ الدكتور / محمود صبح - أستاذ التمويل والإدارة المالية - وذلك لما بذله من جهد ووقت في قراءة وتقييم البحث ولتفضله بالمشاركة في مناقشة الرسالة والحكم .

الدكتور / نادر البير - استاذ مساعد إدارة الأعمال - وذلك لتفضله بالإشراف علي هذا البحث والذي لم يدخر جهدا في مساعدة الباحث وتوجيهه حتي وصل البحث الي الشكل النهائي أمدّه الله بالصحة والعافية

الدكتورة / نادية حسين - وكيل محافظ البنك المركزي المصري سابقا - وذلك لما بذله من جهد ووقت في قراءة وتقييم البحث ولتفضله بالمشاركة في مناقشة الرسالة والحكم

الدكتور / محمد وهدان - مدرس إدارة الأعمال - وذلك لتفضله بالإشراف علي هذه الرسالة.

كما لا يفوت الباحث ان يتقدم بخالص الشكر والتقدير الي جميع اساتذة الجامعة والي كل ما افاد الباحث طوال فترة الدراسة ونسأل الله العون والتوفيق.

مستخلص الدراسة

اية أحمد شرف ابراهيم، اثر تطور القيود الرقابية علي اداء البنوك في اطار منهج camels بحث مقدم للحصول علي درجة الماجستير في ادارة الاعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس.

في هذا البحث قامت الباحثة دراسة اثر تطور القيود الرقابية علي اداء البنوك خلال الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٣ وذلك بالتطبيق علي عينة من ٧ بنوك التي توافر بها البيانات عن تلك الفترة بالإضافة الي أن تلك الفترة شهدت تطور في القيود الرقابية المتمثلة في متطلبات راس المال (C) والسيولة (L)، وكان من المتوقع ان تحتفظ البنوك بالحد الأدنى من المتطلبات الرقابية المفروضة من قبل البنك المركزي المتمثلة في متطلبات راس المال والسيولة، ولكن كثير من البنوك تحتفظ بنسب اعلي من المفروض من قبل البنك المركزي لذلك قام الباحث بدراسة اثر المقاييس الفعلية لراس المال والسيولة علي الاداء المتمثل في جودة الاصول (A) وجودة الإدارة (M) والربحية (E) وذلك بالتطبيق علي ١٠ بنوك خلال الفترة من ٢٠٠٣ الي ٢٠١١ .

وكانت نتائج الدراسة الخاصة بالجزء الاول المتعلق بتأثير التغير في القيود الرقابية علي الأداء هي عدم وجود فروق جوهرية في اداء البنوك قبل التغير في القيود الرقابية وبعدها باستثناء نسبة مخصص القروض إلى إجمالي القروض قبل وبعد التغير في متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن ان نرجع السبب في ارتفاع نسبة مخصص القروض الي اجمال القروض الي قرارات البنك المركزي بشأن تكوين مخصصات البنوك . اما بالنسبة للنتائج الخاصة بالجزء الثاني من الدراسة المتعلقة بتأثير المقاييس الفعلية لرأس المال والسيولة علي الأداء كانت وجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال الي الاصول الخطرة كمتغير مستقل وبين نسبة الاصول الخطرة الي الاصول كمتغير تابع، وهي علاقة ديناميكية بسبب وجود عنصر الاصول الخطرة في المتغيرين، ووجود علاقة عكسية بين نسبة النقدية وما في حكمها الي الودائع كمتغير مستقل وبين نسبة الاصول الخطرة الي الاصول (y3) كمتغير تابع. ووجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال إلى الودائع (x2) كمتغير مستقل ومعدل العائد على الملكية كمتغير تابع. ويمكن تفسير ذلك بان زيادة حجم راس المال في البنوك يخفض من حجم الانشطة التي يمكن للبنك الدخول فيها مما يؤثر سلبيا علي الربحية .

محتويات الدراسة

(١ : ٣٠) ٢ ٣ ١٣ ٢٥ ٢٩ ٢٩ ٢٩ ٢٩	الفصل الاول: الإطار العام للدراسة. • اولاً: مقدمة. • ثانياً: خلفية نظرية للبحث. • ثالثاً: الدراسات السابقة. • رابعاً: مشكلة البحث. • خامساً: فرضيات الدراسة. • سادساً: هدف البحث. • سابعاً: أهمية البحث. • ثامناً: منهجية البحث.
(٣١ : ٤١) ٣٢ ٣٢ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٧ ٣٨ ٣٩	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية. • اولاً: تصميم الدراسة. • ثانياً: اختبار الفرض الاول. - تأثير اصدار القرار بزيادة راس مال البنوك. - تأثير تنفيذ القرار بزيادة راس مال البنوك. - تأثير القرار بزيادة معيار كفاية راس المال. • ثالثاً: اختبار الفرض الثاني. - تأثير تنفيذ القرار بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٥ % الى ١٤ %. - تأثير تنفيذ القرار بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٤ % الى ١٠ %. • رابعاً: اختبار الفرض الثالث.
٤٢ ٣٤ ٤٤	الفصل الثالث: النتائج والتوصيات • النتائج • التوصيات
٤٥	المراجع
٥٤	الملاحق (اختبار اضافي للفرض الثالث) - تحليل السلاسل الزمنية لكل بنك من بنوك العينة. - تحليل القطاعي للبيانات لكل فترة من فترات الدراسة.

فهرس الجداول

٢٦	جدول (١): التغير في القيود الرقابية الخاصة براس المال والسيولة
٢٨	جدول (٢): متغيرات الدراسة.
٣٢	جدول (٣): تصميم الدراسة.
٣٤	جدول (٤): نتائج الفرض الاول(تأثير اصدار القرار بزيادة راس مال البنوك).
٣٥	جدول (٥): نتائج الفرض الاول(تأثير تنفيذ القرار بزيادة راس مال البنوك).
٣٦	جدول (٦): نتائج الفرض الاول(تأثير زيادة معيار كفاية راس المال).
٣٧	جدول (٧): نتائج الفرض الثاني (تأثير تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٥% الي ١٤%)
٣٨	جدول (٨): نتائج الفرض الثاني (تأثير تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٤% الي ١٠%)
٣٩	جدول (٩): نتائج الفرض الثالث

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- أولاً: المقدمة.
- ثانياً: الخلفية النظرية للبحث.
- ثالثاً: مشكلة البحث.
- رابعاً: فرضيات الدراسة.
- خامساً: هدف البحث.
- سادساً: أهمية البحث.
- سابعاً: منهجية الدراسة.

أولاً: المقدمة

يعتبر القطاع المالي بصفة عامة، والقطاع المصرفي بصفة خاصة، من أهم القطاعات الاقتصادية في كل دول العالم؛ وذلك للدور الذي يقوم به في إحداث التنمية الاقتصادية؛ حيث إنه يمثل القناة التي تمر منها وإليها الأموال في كل لحظة.

وتتمثل الأهداف الأساسية للبنك في تعظيم الربحية، وتعظيم ثروة المساهمين. وتتفرع من تلك الأهداف أهداف فرعية وهي تحقيق الأمان، والاستقرار للمراكز المالية للبنك، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للعملاء، إلى جانب أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع.

ومن ناحية أخرى، يتعرض القطاع المصرفي للعديد من المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية؛ وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر تقلبات سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر الاستثمار..

ونظراً للدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في تعبئة الموارد المالية، وتوجيهها صوب قنوات الاستثمار المختلفة، وتأدية كافة الخدمات المصرفية اللازمة؛ أصبح من الضروري فرض الرقابة على العمليات المصرفية؛ وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك، وإدارة المخاطر المختلفة المرتبطة بالعمل المصرفي. وعلى الرغم من أن إدارة تلك المخاطر، والتحوط لها تعد بالأساس مسؤولية البنك والإدارة العليا، إلا أن أهمية القطاع المصرفي استدعت تدخل السلطات الرقابية على مستوى الدولة للرقابة، والإشراف على البنوك؛ وذلك لضمان أموال المودعين، وسلامة المراكز المالية للبنوك، حيث إن الرقابة الجيدة، والإشراف المتميز على أداء البنوك يعتبر من أهم عناصر الاستقرار المصرفي، ومن أهم العناصر التي يمكن أن تمنع حدوث الأزمات البنكية قبل وقوعها.

ثانيًا: خلفية نظرية للبحث

تعد مهام الرقابة المصرفية من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية؛ وذلك للعمل ضد المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمات بنكية، فالرقابة المصرفية تقدم الإجراءات الوقائية التي تخفف من آثار الأزمات المالية، وتوفر الاستقرار للنظام المصرفي، والاقتصاد الكلي (Garry, 2003). والهدف هو المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك، والمحافظة على قدرة البنوك للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، وسائر الدائنين الآخرين، وبهدف التأكد من استخدام موارد المصرف فيما يعود بأقصى نفع على الاقتصاد القومي (Thea et.al, 2004).

تعتبر الرقابة الجيدة، والإشراف المتميز على أداء البنوك من أهم عناصر الاستقرار المصرفي، ومن أهم العناصر التي يمكن أن تمنع حدوث الأزمات قبل وقوعها (سعد، ٢٠٠٨)؛ حيث تعتبر أزمات البنوك من أهم الأزمات تأثيراً على الاقتصاد؛ حيث إن أزمات البنوك لم تؤثر على حملة الأسهم فقط؛ وإنما المجتمع ككل (يوسف، ٢٠٠٥).

ويمكن اعتبار الأزمة المالية العالمية التي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨، والتي تعرض لها العالم أجمع بداية بالدول الكبرى مروراً بدول العالم النامي التي بدأت بانتهاء عدد من المؤسسات المالية الأمريكية، وامتدت لتنعكس على انهيارات مؤلمة في مختلف دول العالم بمثابة نقطة تحول هامة في النظرة إلى النظريات الاقتصادية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ حيث أثبتت الأزمة ضرورة وجود دور للدولة سواء رقابي أو توجيهي؛ حيث إن ضعف الرقابة المصرفية كان من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية (صلاح، ٢٠١٠)، فالهدف من الإشراف والرقابة على البنوك هو منع وقوع اضطرابات مالية، بسبب الذعر المصرفي، والفشل المالي، وذلك لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي (2005, koch,et.al).

والآثار المحدودة للأزمة المالية العالمية على بعض الاقتصاديات التي كانت للدولة دور أكبر فيها من حيث الرقابة والإشراف أشارت بوضوح إلى الآثار الإيجابية المترتبة على تدخل الدولة في الوقت المناسب لحماية الاقتصاد الوطني مما يجعله قادر على الصمود أمام الأزمات المحلية والخارجية (صلاح، ٢٠١٠).

ويمكن أن نرجع السبب في عدم انهيار الجهاز المصرفي المصري إلى اهتمام البنك المركزي المصري بتدعيم الإشراف والرقابة على البنوك لمسايرة مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية؛ حيث أقرت لجنة بازل معيار موحد لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي عام ١٩٨٨. وتتمثل أهمية هذا المعيار في أنه يعتبر بمثابة أول دراسة شاملة تربط بين رأس مال البنك، وبين المخاطر الائتمانية، موزعة بين الأصول والالتزامات العرضية مع إعطاء معاملات لتحويل الالتزامات العرضية وأوزان المخاطر لها، وقد تم وضع حد أدنى لهذا المعيار بواقع ٨% (Podpiera, 2004).

ومعيار كفاية رأس المال يعني وجود قدر من رأس المال الذي يستطيع معه البنك الاستمرار في العمل مهما كانت العقوبات التي تقابله، وفي ذات الوقت يكون في الحدود

المناسبة لتحقيق ربح مناسب للمساهمين، وبمقتضاه أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأس المال إلى مجموع أصول البنك الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى ٨% حد أدنى (Santo, 2001).

وركزت اتفاقية بازل ١ على المخاطر الائتمانية ولم يشمل المعيار مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية (الصاوي، ٢٠٠٩). ووضع المعيار أوزاناً ترجيحية مختلفة لدرجات مخاطر الأصول؛ وذلك لأن درجة المخاطر تختلف من أصل إلى آخر؛ فمثلاً النقدية والأوراق المالية المضمونة من الحكومة تحمل مخاطرة منخفضة جداً؛ فيمكن إعطاؤها الوزن صفر %، أما الالتزامات على القطاع الخاص، أو الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام تحمل نسبة مخاطرة عالية فيمكن إعطاؤها الوزن ١٠٠ %، والقروض المضمونة بالكامل برهون عقارية تحمل درجة مخاطر أقل؛ فتأخذ الوزن ٥٠ % (Peter, 2005) والهدف من الأوزان هو وضع أسس للمقارنة بين البنوك على اختلاف وتعدد النظم المصرفية، وتشجيع البنوك على توظيف جانب أكبر من مواردها في أصول تتوافر بها درجة سيولة أكبر أو أصول ذات مخاطر متدنية نسبياً (موسي، ٢٠٠٥).

على الرغم من إيجابيات معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل عام ١٩٨٨، إلا أن تطبيق المعيار أسفر عن العديد من السلبيات، كما وُجّهت إليه انتقادات كثيرة، ومع التطورات المصرفية والمالية المتلاحقة قامت اللجنة بالعمل على صياغة إطار جديد لمعيار كفاية رأس المال لمواكبة هذه التطورات. وقد قدمت اللجنة في عام ١٩٩٩ المقررات الجديدة التي عرفت باسم بازل ٢ لتحل محل بازل ١. وقد ركزت الاتفاقية الجديدة على تقوية إطار رأس المال الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك.

ويعتبر اتفاق بازل ٢ أكثر تعقيداً من بازل ١؛ نظراً لأن مخاطر البيئة المصرفية تتسم بتطور الأدوات المالية وتنوعها؛ لذلك يعد الأمر معقداً، فضلاً عن تعدد الأهداف التي يرمي الاتفاق الجديد إلى تحقيقها، وقد راعت اللجنة عند وضع المعيار الجديد لكفاية رأس المال أن يتم تصنيف المخاطر بدقة أكثر من خلال تعديل فئات الأصول بحيث تشمل كل القروض الممنوحة، وبحيث تتضمن كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك دون الاكتفاء بالمخاطر الائتمانية فقط (Podpiera 2004).

وبسبب التحديات التي تواجهها البنوك فقد تم تطوير المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية، والذي يقتصر على الوقوف بوضع البنك في لحظة معينة، والتحقق من التزام البنك بالضوابط الرقابية، والوقوف على مدى سلامة النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلية إلى مفهوم حديث يطلق عليه الرقابة بالمخاطر (طاهر، ٢٠٠٧)، لذلك يتعاضم الاهتمام بإدارة المخاطر، وذلك على النحو الذي يحقق السلام للمراكز المالية للبنوك، ومن ناحية أخرى حماية أموال المودعين (سيد، ٢٠٠٨)، لذلك قامت الجهات الرقابية بتطوير أساليب حديثة والقيام بإجراءات اللازمة لمتابعة وتقييم البنوك؛ وذلك وفقاً لأسس مستمرة، وتتمثل أهداف الرقابة بالمخاطر في: (يوسف، ٢٠٠٥)